جدوى للإستثمار
Jadwa Investment

أبريل 2013

تقرير التضخم— مارس 2013
تباطأ التضخم الأساسي بينما تسارع تضخم الإيجارات

- حافظ مؤشر أسعار الاستهلاك في المملكة على معدل ارتفاع سنوي عند 3,9 بالمائة في مارس وذلك للشهر الثالث على التوالي، لكنه ارتفع بدرجة طفيفة إلى 0,3 بالمائة على أساس شهري .
- ظلت مجموعتي الأغذية والايجار المساهمين الرئيسيين في التضخم الشامل، حيث أضافتا نقطتين مئويتين، في حين ساهمت بقية مكونات مؤشر التضخم مجتمعة بنقطتين مئويتين.
- نتوقع أن يبقى التضخم مرتفعاً في المملكة مقارنة بمستويات التضخم لدى شركائها التجاريين بسبب ارتفاع الطلب على المساكن وزيادة الإنفاق الحكومي.

في هذا التقرير عن التضخم، عدّلنا نظام تقييمنا لمؤشر أسعار الاستهلاك في المملكة من خلال استخدام مجموعة جديدة من السلع والخدمات. هذه التصنيفات الجديدة لمؤشر أسعار الاستهلاك أعلنتها مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات قبل عدة شهور. وتشمل المجموعة الجديدة، وفقاً لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، 476 سلعة وخدمة مقارنة بعدد 406 سلعة وخدمة في نظام التقييم السابق. كذلك تم تعديل فئات وأوزان تلك السلع والخدمات بحيث أصبح عددها 12 مجموعة فرعية بموجب التصنيف الجديدة (أنظر الجدول في الصفحة التالية) مقارنة بـ 8 مجموعات فقط في التصنيف السابق. من حيث المبدأ، يتعين أن يعطي التصنيف الجديد مؤشراً أفضل لمسار الأسعار المحلية كما أنه سيزيد كذلك من تواتر عملية التحقق من أسعار السوق.

كذلك أصدرت مصلحة الإحصاءات، خلال هذا الأسبوع، بيانات عن مؤشر أسعار الاستهلاك لشهر مارس تشير إلى استقرار مسار التضخم عند مستوى 3,9 بالمائة على أساس سنوي للشهر الثالث على التوالي. على أساس شهري، ارتفعت الأسعار بنسبة 0,3 بالمائة في مارس مقارنة بارتفاع بنسبة 0,2 بالمائة خلال فبراير. أما التضخم الأساسي، وهو مقياس مقدّر عن طريق جدوى للاستثمار وذلك باستبعاد أسعار مجموعتي الأغذية والإيجارات، فقد تراجع في مارس بعد اتخاذه مساراً صاعداً على مدى 5 أشهر متتالية، حيث انخفض إلى 3,5 بالمائة على أساس سنوي مقارنة بـ 3,7 بالمائة في فبراير.

شكل 1: معدل التضخم في المملكة حافظ على مسار أفقي

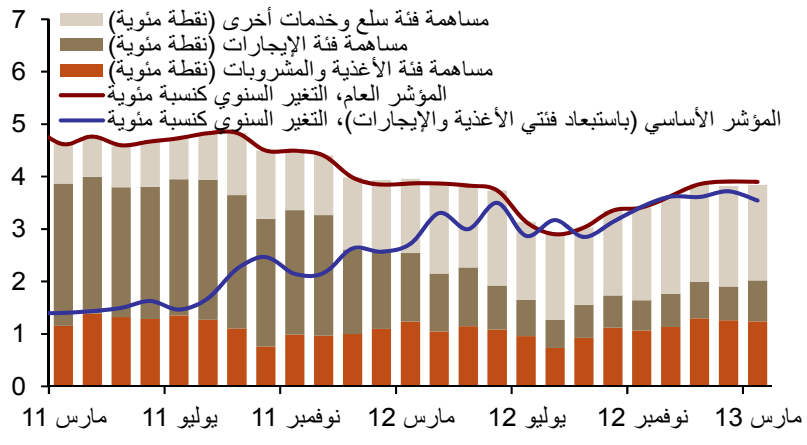

مؤشر أسعار الاستهلاك في المملكة
(نسبة مئوية)

	التغير الشهري	التغير السنوي
مارس 2013	0.3	3.9
فبراير 2013	0.2	3.9

معدلات التضخم لدى شركاء المملكة التجاريين
(آخر تغير سنوي)

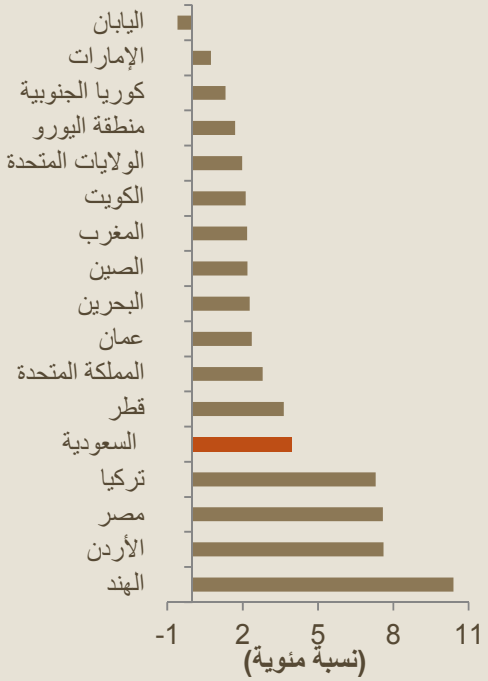

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي
كبير الاقتصاديين
falturki@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف 1111-279 1 966+
الفاكس 1571-279 1 966+
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com

حافظ التضخم الشامل على مسار أفقي...

...بينما تباطأ التضخم الأساسي .

بقيت أسعار الغذاء العامل الرئيس المحرك للتضخم السنوي...

...بينما وضعت أسعار المساكن حداً لمسارها النازل تدريجياً في مارس...

...نتيجة لتسارع أسعار مجموعة الإيجارات.

فيما ظل التضخم في المملكة هو الأعلى مقارنة ببقية دول الخليج.

والمحرك الرئيس في التضخم الأساسي لشهر مارس كان مجموعة النقل (7,5 بالمائة على أساس سنوي)، التي يشكل وزنها النسبي 10,4 بالمائة من المؤشر الجديد لأسعار الاستهلاك.

تراجع تضخم الأغذية، التي تشكل 21,7 بالمائة من المؤشر الجديد، بدرجة طفيفة إلى 5,3 بالمائة على أساس سنوي في مارس، مضيفاً 1,2 نقطة مئوية إلى التضخم الشامل. وبالرغم من التراجع الطفيف، فقد كشفت بيانات مصلحة الإحصاءات العامة ارتفاع جميع المجموعات الفرعية لتضخم الأغذية في مارس مقارنة بمستواها قبل عام باستثناء اثنيتن فقط هما السكر ومنتجات غذائية أخرى. ومع ذلك، فإن هذا التباطؤ في إجمالي مجموعة أسعار الأغذية يتسق مع مسار التغير السنوي في أسعار الغذاء العالمية، حيث تباطأ مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار الغذاء إلى 3,4 بالمائة على أساس سنوي في مارس مقارنة بـ 6,9 بالمائة في فبراير، في حين ظل التغير السنوي في مؤشر منظمة الزراعة و الأغذية (الفاو) لأسعار الغذاء في المنطقة السالبة في مارس.

ارتفع تضخم مجموعة المساكن، التي تشكل 20,5 بالمائة من المؤشر الجديد، بنسبة 3,1 بالمائة في مارس مقابل 2,6 بالمائة في فبراير، وساهمت هذه المجموعة بـ 0,8 نقطة مئوية في التضخم الشامل. وتعتبر هذه الزيادة هي الأعلى في تضخم الإيجارات منذ يونيو 2012، حيث تسارع تضخم المجموعة الفرعية الإيجارات بـ 3,7 بالمائة على أساس سنوي مقارنة بـ 2,9 بالمائة في الشهر السابق. وعكس معدل تضخم الإيجارات الشهري الانخفاض الذي سجله الشهر السابق، ليرتفع بنسبة 0,8 بالمائة في مارس. ويتوقع أن يبقى تضخم الإيجارات مرتفعاً، حيث يرجح أن يكون دور معظم برامج الحكومة الجديدة لتشييد المساكن تخفيف الضغوط في سوق المساكن على المدى الطويل.

لم تتوفر بعد بيانات التضخم لشهر مارس لدول الخليج الأخرى؛ حيث أن المملكة عادة هي أول دولة بين تلك الدول تنشر بيانات التضخم لديها. ويظل التضخم في المملكة خلال فبراير، عند 3,9 بالمائة على أساس سنوي، هو الأعلى بين المجموعة. ورغم أن التضخم الشامل المرجح لدول الخليج سجل 2,9 بالمائة على أساس سنوي في فبراير، إلا أن تضخم الأغذية واصل تراجعه منخفضاً إلى 3,8 بالمائة على أساس سنوي من 4,1 بالمائة خلال يناير. وقد سجلت قطر ثاني أعلى معدل تضخم في فبراير، عند 3,2 بالمائة على أساس سنوي، في حين بقيت معدلات التضخم في الإمارات والكويت هي الأدنى، عند 0,7 بالمائة و 1,3 بالمائة على التوالي.

جدول 1: النقاط الرئيسية في مؤشر أسعار الاستهلاك في المملكة

(نسبة مئوية)

	الأهمية النسبية	التغير الشهري			التغير السنوي			منذ بداية العام وحتى تاريخه (%)
		فبراير ١٣	مارس ١٣	المساهمة (نقطة مئوية)	فبراير ١٣	مارس ١٣	المساهمة (نقطة مئوية)	
الاغذية والمشروبات	21.7	0.4	0.4	0.1	5.4	5.3	1.2	0.6
الايجار والوقود والمياه	20.5	0.0	0.6	0.1	2.6	3.1	0.8	0.6
التبغ	0.5	0.0	0.0	0.0	12.8	12.8	0.1	0.0
الملابس والأحذية	8.4	-0.5	-0.4	0.0	4.2	3.7	0.3	-0.3
الأثاث المنزلي	9.1	0.8	0.6	0.1	1.4	2.1	0.2	0.8
الرعاية الطبية	2.6	0.6	0.1	0.0	1.5	1.6	0.0	0.8
النقل	10.4	0.4	0.4	0.0	8.7	7.5	0.7	1.0
الاتصالات	8.1	0.1	0.0	0.0	1.2	1.5	0.1	0.3
الترويح والثقافة	3.5	-0.3	0.0	0.0	1.6	1.3	0.0	-0.3
التعليم	2.7	0.0	0.0	0.0	1.7	1.7	0.0	0.0
المطاعم والفنادق	5.7	0.2	-0.1	0.0	7.2	7.1	0.4	0.4
سلع وخدمات أخرى	6.8	-0.4	0.0	0.0	0.8	0.4	0.0	-0.7
التضخم الأساسي*	**57.8**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**3.7**	**3.5**	**1.8**	**0.3**
الإجمالي	**100.0**	**0.2**	**0.3**	**...**	**3.9**	**3.9**	**...**	**0.4**

* التضخم الأساسي هو مقياس تستخدمه شركة جدوى ويقوم على استبعاد التضخم في مجموعتي الأغذية والإيجارات.

شكل 2: توقعات التضخم

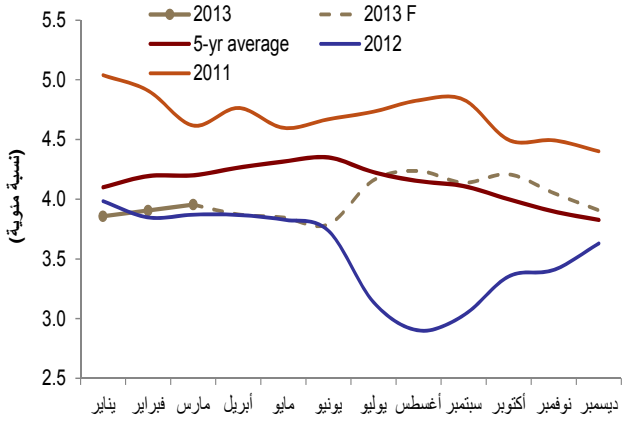

شكل 3: التضخم الشامل في دول الخليج

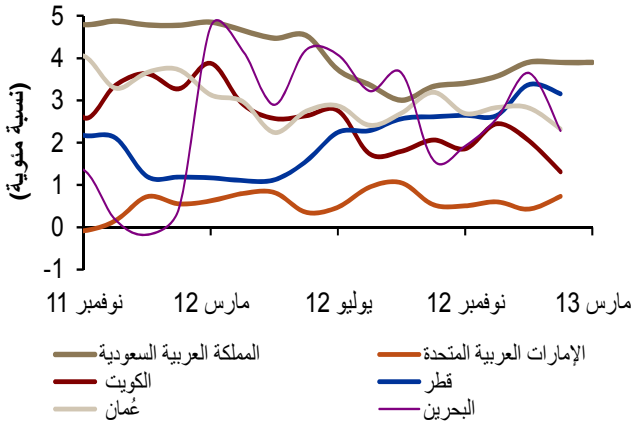

شكل 4: تضخم الأغذية السنوي

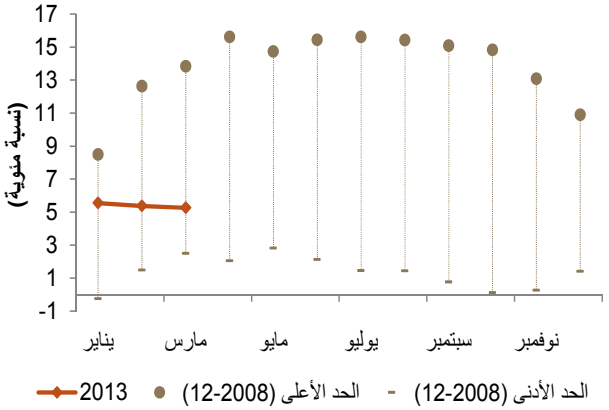

شكل 5: تضخم الأغذية في دول الخليج

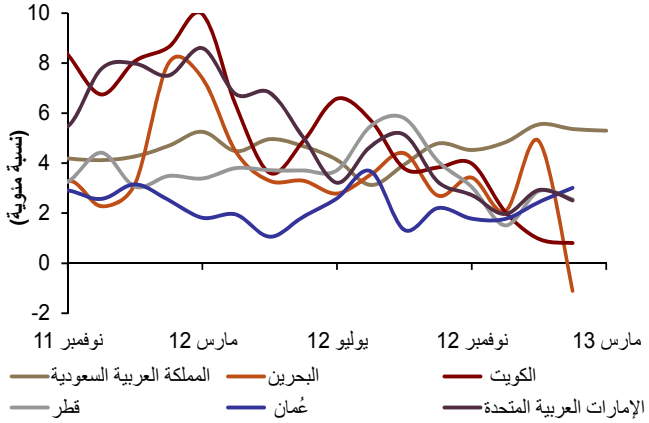

شكل 6: التضخم السنوي للمساكن والإيجارات

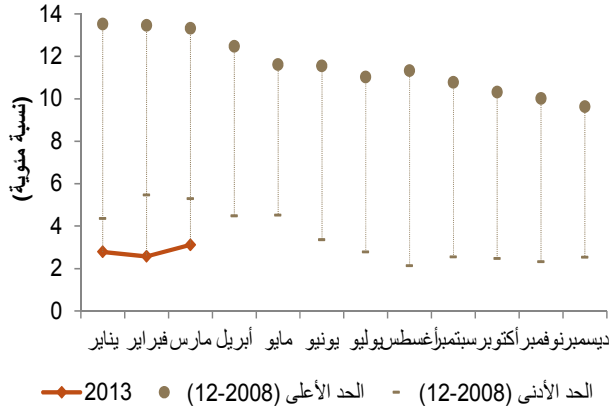

شكل 7: تضخم الإيجارات في دول الخليج

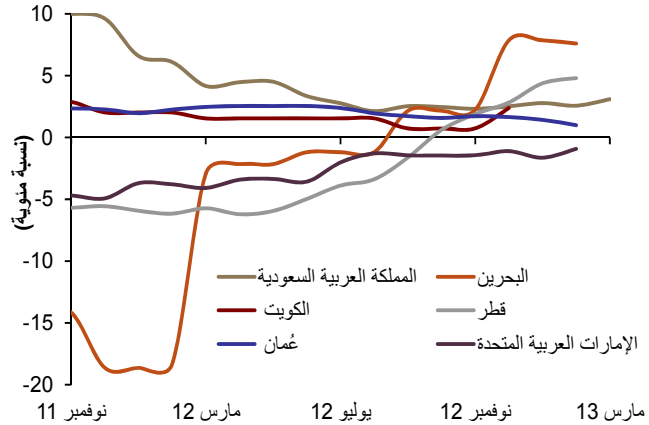

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقا بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئيا أو كليا دون الحصول على أذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويترز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهدا كبيرا للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمنا، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.